**أولاً: هوية المملكة وأولوياتها**

وضعت وزارة الاقتصاد والتخطيط إستراتيجية بعيدة المدى وبرؤية وطنية شاملة حتى 1445هـ، تسعى هذه الإستراتيجية إلى تحقيق توجهات المملكة وثوابتها والتعامل مع مجموعة من القضايا وذلك على النحو التالي:

**توجهات الدولة وثوابتها**

الإسهام في بناء حضارة إنسانية في إطار القيم الإسلامية السمحة بمثلها الأخلاقية الرفيعة، ترسيخ أسس الدولة وهويتها وإرثها العربي والإسلامي، المحافظة على الأمن الوطني الشامل، تعزيز الوحدة الوطنية ودعم مقوماتها، ضمان حقوق الإنسان، المحافظة على الاستقرار الاجتماعي، تعزيز رسالة الأسرة في المجتمع، وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

**القضايا التي تتعامل معها الإستراتيجية بعيدة المدى**

* رفع مستوى المعيشة وتحسين مستوى الحياة، وذلك بزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتنمية مؤشرات التنمية البشرية الأخرى، وضمان وصول فوائد النمو وتحسن مستوى المعيشة شرائح المجتمع كلها ومعالجة مشكلة الفقر.
* تحقيق التنمية المستدامة: تتعدد روافد التنمية المستدامة، وتشابكاتها الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهم جوانيها ما يلي:
* تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على النفط: لازالت العائدات النفطية تلعب المحرك الرئيس للتنمية في المملكة، وحيث أن الثروة النفطية غير متجددة، لذا يتعين تحويل الإيرادات النفطية إلى أصول إنتاجية تسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية وتحقيق التنمية المتوازنة. تحتاج المملكة إلى تنمية القطاع الغير نفطي وتطويره نحو زيادة إسهامات النشاطات الإنتاجية والخدمات ذات القيمة المضافة العالية، وزيادة إسهاماتها في الصادرات.
* تطوير الموارد البشرية: متطلبات التنمية فاقت العرض من العمالة الوطنية المناسبة في عدد من المجالات، مما اضطر معه إلى استقدام العمالة الوافدة، وقد جعل ذلك من توطين الوظائف التي تحتلها هذه العمالة من التحديات الدائمة لعملية التنمية. وبرزت في السنوات الأخيرة ظاهرة ضعف المواءمة بين مخرجات نظام التعليم والتدريب من جهة وبين متطلبات التنمية من مهارات وتخصصات من جهة أخرى، مما أدى لبروز ظاهرة البطالة بين المواطنين، وتعد قضية المواءمة يجوانبها المتعددة الاقتصادية والاجتماعية من القضايا التي يتعين معالجتها.
* استدامة الموارد الطبيعية: يمثل مورد المياه قضية حيوية في المملكة لأن الجزء الأكبر من المياه التي يتم استهلاكها هي من مصادر جوفية غير متجددة، ولذا فإن من مقتضيات التنمية المستدامة الاعتماد كلياً على مصادر المياه المتجددة والاحتفاظ بمخزون استراتيجي من المياه الغير متجددة. كما ينبغي المحافظة على الأراضي الزراعية ومنعها من التدهور ووقف التصحر، بالإضافة للمحافظة على ثروة الغابات وتطويرها، والمحافظة على البيئة ونظافتها.
* تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق: النشاط الاقتصادي متباين بين المناطق مما أدى إلى تحفيز الهجرة الداخلية من القرى والهجر إلى المدن الكبرى، لذا فإن إعادة التوازن بين مناطق المملكة يمثل تحدياً للتنمية المستدامة ويكون ذلك بتحفيز النشاط الاقتصادي في المناطق الأقل نمواً المنسجم مع خصوصيات تلك المناطق وميزاتها النسبية.
* تعزيز القدرات التنافسية: تميزت المملكة في قطاعي الطاقة والبتروكيماويات، بسبب ميزتها النسبية في موارد البترول، ويمثل بناء مزايا تنافسية في قطاعات جديدة إحدى التحديات التي تتطلبها التنمية المستدامة، فالقدرة على المنافسة عالمياً يتطلب قاعدة قوية للعلوم والتقنية، وتحديداً لمجالات التميز والصناعات التي سيتم التركيز عليها، والعمل على زيادة عناصر الانتاج.
* التكامل الإقليمي والعربي: تتطلب المرحلة المقبلة مواصلة استشراف مستقبل التطورات العالمية واتجاهاتها لتحديد الأسلوب الأمثل للتعامل معها، بما يحقق التفاعل البناء بينها وبين دول العالم.

**خطة التنمية التاسعة (1431-1435هـ)**

**الأهداف العامة**

* المحافظة على التعاليم والقيم الإسلامية، وتعزيز الوحدة الوطنية، والأمن الوطني الشامل، وضمان حقوق الإنسان، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وترسيخ هوية المملكة العربية والإسلامية.
* الاستمرار في تطوير المشاعر المقدسة، والخدمات المقدمة إلى الحجاج والمعتمرين والزوار بما يكفل أداء الشعائر بيسر وسهولة.
* تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وذلك من خلال تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية.
* تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
* تعزيز التنمية البشرية وتوسيع الخيارات المتاحة للمواطنين في اكتساب المعارف والمهارات والخبرات، وتمكينهم من الانتفاع بهذه القدرات المكتسبة، وتوفير مستوى لائق من الخدمات الصحية.
* رفع مستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين.
* تنويع القاعدة الاقتصادية أفقيًا ورأسيًا، وتوسيع الطاقات الاستيعابية والإنتاجية للاقتصاد الوطني، وتعزيز قدراته التنافسية، وتعظيم العائد من ميزاته النسبية.
* التوجه نحو الاقتصاد المبني عل ى المعرفة وتعزيز مقومات مجتمع المعلومات.
* تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتوسيع مجالات الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، ومجالات الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص.
* تنمية الموارد الطبيعية – وبخاصة الموارد المائية – والمحافظة عليها، وترشيد استخدامها، وحماية البيئة وتطوير أنظمتها في إطار متطلبات التنمية المستدامة.
* مواصلة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي وتطوير الأنظمة ذات العلاقة برفع الكفاية وتحسين الأداء والعمل على ترسيخ مبدأ الشفافية والمساءلة، ودعم مؤسسات المجتمع المدني في تطوير أنشطتها الإنمائية.
* تعزيز التكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية الأخرى، وتطوير علاقات المملكة بالدول الإسلامية والدول الصديقة.
* تطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، لزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، واستحداث الأطر لرعايته وتنظيمه.

**الاقتصاد القائم على المعرفة**

* بعض الإنجازات: تنفيذ الخطة الخمسية الأولى للسياسة الوطنية للعلوم والتقنية، اعتماد الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، وإقرار الاستراتيجية الوطنية للصناعة، إقرار استراتيجية الموهبة والإبداع ودعم الابتكار، إنشاء سبعة مراكز للتميز البحثي في الجامعات (الدراسات البيئية، وعلوم الجينوم الطبي، وتكرير البترول والبتروكيماويات، والطاقة المتجددة، والمواد الهندسية، والتقنية الحيوية، وأبحاث التمور والنخيل)، تطور ملموس في حماية حقوق الملكية الفكرية (براءة الاختراع والعلامة التجارية وحقوق المؤلف)، مشروعات معززة لبناء الاقتصاد القائم على المعرفة (مدينة الملك عبدالله الاقتصادية في رابغ، مدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية في حائل، مدينة المعرفة الاقتصادية في المدينة المنورة، مدينة جازان الاقتصادية، منطقة التقنية بالدمام، حديقة تقنية المعلومات والاتصالات في الرياض، مشروع تطوير التعاملات الإلكترونية، وادي الرياض للتقنية بجامعة الملك سعود، مركز الملك عبدالله المالي في مدينة الرياض، وادي الظهران للتقنية)،
* أبرز تحديات منظومة التعليم في المملكة: تعريب المعرفة، تطوير المناهج، التعّلم مدى الحياة، ربط التعليم بالتنمية، تخصيص التعليم.
* أبرز تحديات نقل المحتوى المعرفي وتوطينه: زيادة المحتوى المعرفي في المنتجات والخدمات (القيمة المضافة)، زيادة المحتوى المعرفي في الصادرات والواردات، زيادة المحتوى المعرفي الرقمي، استقطاب العقول، الاستفادة من اتفاقيات التعاون الدولي.
* أبرز تحديات بناء قدرات إنتاج المعرفة: بناء القدرات اللازمة (تكوين الموارد البشرية المعرفية وإيجاد المؤسسات المتخصصة وتعزيز التطوير العلمي والتقني والابتكار وإيجاد البيئة التنظيمية والإدارية اللازم وتوفير التمويل بأنواعه المختلفة)، زيادة حجم موارد البحث والتطوير والابتكار المادية والبشرية (عدد المؤسسات أو المعامل والمختبرات أو عدد العاملين في مجالات البحث العلمي في الجامعات وعدد ساعات المعلمين المخصصة لهذا الغرض نسبة إلى عدد الساعات المخصصة للتعليم)، تركيز أنشطة البحث والتطوير والابتكار على مجالات مهمة للاقتصاد الوطني، استناد إنتاج السلع والخدمات الوطنية الجديدة التي تدخل في غمار المنافسة عالمياً على قدرات تبنى محلياً
* أبرز تحديات تحويل المعرفة إلى منتجات: الاستثمار في الأنشطة المعرفية (المردود الاقتصادي للعديد من الاستثمارات العامة والخاصة لا يزال دون المستوى المأمول نظرًا لضعف العنصر المعرفي فيها)، تعزيز الموهبة والإبداع والابتكار، الاهتمام بالمؤسسات الوسيطة والتي تربط البحث والتطوير والتعليم بالاقتصاد وتحويل المعرفة إلى ثروة (منها ما يوجد في الجامعات مثل مكاتب الارتباط، ومنها ما يوجد لدى مواقع الإنتاج مثل مكاتب التوظيف والتدريب، ومنها ما هو مستقل كمنظمات ترخيص التقنية ومنها ما يربط مكانيًا أو جغرافيًا بين البحث والتطوير والتعليم وفعاليات الإنتاج والخدمات كحدائق التقنية ومدن المعرفة بأنواعها ومراكز التميز ومراكز نقل التقنية وحاضنات التقنية، ومنها بنوك وصناديق وشركات رأس المال الجريء بأنواعه المختلفة).
* أبرز تحديات إدارة المعرفة: توفير حِزم متنوعة من الحوافز للاستثمار في الأنشطة ذات الصلة بالمعرفة، تطبيق معايير الجودة في الأجهزة الحكومية للارتقاء بها، اعتماد مؤشرات رقمية لقياس التقدم المحرز في الاقتصاد القائم على المعرفة ومجتمع المعرفة.
* أبرز تحديات المعرفة والمجتمع: تعزيز اهتمام المواطن بالمعرفة ومصادرها، زيادة الوعي بأهمية العمل الجماعي وسيادة روح الفريق، تقوية الشعور برسالة المملكة ووزنها إقليميًا وعالميًا.

**تنافسية الاقتصاد الوطني**

* بعض الإنجازات: تحقيق تطور ملموس في بيئة الاستثمار بالمملكة أفضى إلى ارتقائها مراتب مرموقة في تقارير التنافسية الدولية، أقرار نظام المنافسة وتشكيل مجلس حماية المنافسة، إنشاء هيئة تنمية الصادرات السعودية، وإنشاء المركز الوطني للتنافسية من قبل الهيئة العامة للاستثمار.
* التحديات: الارتقاء بالمحتوى التقني والمعرفي للمنتجات التصديرية، نقص في الكفاءات الوطنية الابتكارية القادرة

 على إيجاد السلع والخدمات الجديدة المبتكرة، محدودية استثمار القطاع الخاص في مجال الأبحاث والتطوير مما يشكل عقبة أمام الاستخدام التجاري لنتائج الأبحاث العلمية والتقنية والابتكارات، الحاجة إلى بيئة مواتية للتصدير )رفع قدرات التسويق عالميًا للشركات الوطنية، تحسين جودة السلع والخدمات بنشر معايير إدارة الجودة وتطبيق المواصفات والمقاييس المعتمدة عالميًا، تخفيض تكلفة الخدمات المالية المساندة للتصدير، وتحسين البنية التحتية المستخدمة للتصدير كالنقل والاتصالات والمعلومات، تحفيز تحسين وسائل الإنتاج لدى الشركات الوطنية، تطوير إجراءات التقاضي واستكمال إنشاء المحاكم التجارية، وتطوير الأنظمة واللوائح المنظمة لإجراءات التصدير والاستيراد)، اعتمد القطاع الخاص على عمالة أغلبها من المستويات التعليمية المتدنية وهو ما يشكل عائقًا أمام التوسع في استخدام التقنيات الحديثة وأساليب الإنتاج المتطورة، محدودية وجود تجمعات الأعمال العنقودية وضعف الروابط بين المنشآت على اختلاف أحجامها، الطابع العائلي للشركات مما يفرض بعض التحديات التي من أهمها ضعف الاستعانة بالمهارات والكفاءات الفنية الإدارية والمالية والرقابية المناسبة وتقادم الأساليب الإدارية المستخدمة ومحدودية تطبيق أنظمة الرقابة الفعالة وحوكمة الشركات وضعف الاستفادة من التقنيات الحديثة وعدم تطبيق أنظمة الجودة الشاملة.

* بعض السياسات التطويرية: المحافظة على استقرار الأسعار، تطوير خدمات المؤسسات المصرفية والمالية، التطبيق الشامل للتعاملات الالكترونية، زيادة المحاكم والدوائر المتخصصة، حماية النزاهة ومكافحة الفساد، تطبيق نظام حوكمة الشركات، تطبيق معايير الجودة، تنفيذ برامج ثقافية لنشر ثقافات الجودة والإتقان والتميز وتعميقها لدى أفراد المجتمع، تعميق أساليب الممارسة الإدارية الرشيدة في الأجهزة الحكومية، استحداث جوائز التميز للشركات، طرح وترويج مشروعات مجمعات الأعمال العنقودية المدروسة للقطاع الخاص في جميع المجالات، تيسير الإجراءات الخاصة بتحويل الشركات العائلية إلى شركات مساهمة، دعم نشر ثقافة التجارة الإلكترونية وأنظمتها وتشجيعها فيما بين منشآت الأعمال والمستهلكين، تطبيق نظام الكفاءة المهنية الذي بموجبه يوضع حد أدنى لمستوى التعليم والمهارة المهنية للأعمال الفنية والخدمية بما يضمن الارتقاء بالمستوى التعليمي والمهاري للعمالة الأجنبية والوطنية، وضع النظم الخاصة بالعمل عن بعد لفتح مزيد من الآفاق لعمل المرأة، تنفيذ برامج تثقيفية للشباب حول أهمية الالتحاق بالتخصصات العلمية والهندسية.

**التطوير المؤسسي والإداري**

* بعض الإنجازات: توظيف التقنيات الحديثة وذلك بإقرار نظام التعاملات الإلكترونية الحكومية، الاهتمام بمنظومة قياس كفاءة أداء الإدارة الحكومية، وصدور القرارات الرامية لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد الإداري، وتنفيذ عدد من الأعمال التنظيمية والإدارية وإنشاء أجهزة جديدة (وزارة الإسكان، مجلس البيئة، هيئة الخطوط الحديدية، هيئة تنمية الصادرات السعودية، مركز قياس الأداء للأجهزة الحكومية، جمعية حماية المستهلك، صندوق الوقف الطبي).خ
* التحديات: تبني إستراتيجية محددة المعالم لجميع جوانب التطوير المؤسسي والإداري يتم تنفيذها خلال مدة زمنية محددة بحيث تعكس رؤية المملكة طويلة المدى وليكون هناك مسار واضح لعملية الإصلاح المؤسسي والإداري، الحاجة لتطوير العديد من الهياكل التنظيمية للأجهزة الحكومية وتوفير أدلة تنظيمية توضح الإجراءات والمهمات والاختصاصات، تتطلب عملية تنفيذ المشاريع الحكومية مراجعة للإجراءات والآليات المتبعة وذلك لرفع كفاءتها الاقتصادية ولضمان فاعلي ة دورة تنفيذ المشروع، تنمية الموارد البشرية بالذات فيما يتعلق بالتعاملات الإليكترونية والتميز في الأداء، تكثيف جهود قياس الأداء الحكومي.

**القطاع الخاص**

* بعض الإنجازات: زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وحجم الاستثمارات والصادرات والتوظيف، تحسن في بيئة الأعمال حسب مؤشرات عالمية، تحقيق تطورات في مجال التخصيص في بعض أنشطة الكهرباء والموانئ وتحلية المياه والخطوط السعودية والمطارات.
* التحديات: توقع انخفاض التصدير وتدفق الاستثمارات الأجنبية بسبب الأزمة المالية العالمية، شدة المنافسة بسبب الانضمام لمنظمة التجارة العالمية بالذات للشركات الصغيرة والمتوسطة، عدم تحقيق نسبة توظيف السعوديين المستهدفة والحاجة لمزيد من تأهيل العمالة وتوفير التحفيز لتعيين السعوديين، دغم المشاريع الصغيرة خاصة مالياً وباستخدام صيغ مالية إسلامية ومعالجة العوائق الإدارية والتنظيمية والفنية والتسويقية.
* بعض السياسات التطويرية: تهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمارات الخاصة، استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة، توفير المزيد من الفرص الاستثمارية الواعدة، تقليص الممارسات الاحتكارية، مكافحة ظاهرة الغش التجاري والصناعي، تذليل العقبات التي تعترض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تبني الإجراءات التصحيحية للنهوض بسوق الأسهم والخدمات المالية الأخرى، توفير المعلومات والبيانات والدراسات حول الأسواق الإقليمية والعالمية، تطوير حِزم الحوافز المقدمة للاستثمارات الخاصة لتمكينها من رفع المكون التقني في الإنتاج والصادرات غير النفطية، تعزيز الإجراءات التي تضمن تحقيق الشفافية والمصداقية للبيانات المالية المنشورة من قبل الشركات المساهمة، توفير آليات محددة للمساءلة القانونية، رفع مستوى الوعي البيئي بين رجال الأعمال والمستثمرين.

**الاستثمار**

* بعض الإنجازات: تحسن بيئة الاستثمار مما زاد من حجم الأموال المستثمرة

 التحديات: تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص "الوطني والأجنبي"، الحاجة لبنوك الاستثمار لتمويل قروض متوسطة وطويلة الأجل، التوسع في المدن الاقتصادية وتحفيز الاستثمار فيها وتقويم أدائها، توجيه مزيد من الحوافز نحو تعميق البعد التقني لاستقطاب التقنيات والمعارف الحديثة، الحاجة لمزيد من المنظمين (الصفوة أو الطبقة المتميزة من رجال الأعمال الذين يملكون العلم والخبرة والمال) لتلبية الطموحات التنموية.

* السياسات التطويرية: التوسع في عقود الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص في تنفيذ مشاريع البنية 

 التحتية، التوسع في إنشاء "بنوك الاستثمار، متابعة أداء الاستثمارات الخاصة بالمدن الاقتصادية، استغلال الفرص الاستثمارية بالقطاعات الإنتاجية والخدمية كثيفة الاعتماد على المعرفة والتطوير التقني، تكامل مبادرات القطاعين الحكومي والخاص في إنشاء المؤسسات الوسيطة بين التعليم والبحث والتطوير والفرص الاستثمارية بالقطاعات الإنتاجية والخدمية، تشجيع التحالفات الاستراتيجية بين الشركات الوطنية الخاصة والشركات العالمية المتقدمة تقنيًا، التزام جميع الأنشطة الاستثمارية بمراعاة البعد البيئي، تشجيع الاستثمار في المناطق ويقترح عمل مجلس استثمار في كل منطقة.

**القوى العاملة وسوق العمل**

* التحديات: تأهيل قوة العمل الوطنية لتتواءم مع متطلبات سوق العمل مما يدغم جهود توطين الوظائف والحد من استقدام العمالة الوافدة (الوصول بقوة العمل الوطنية إلى مستوى عمالة المعرفة من خلال غرس ثقافة العمل وتنميتها في مراحل التعليم المختلفة وتحفيز العامل على المثابرة والصبر والإبداع والابتكار والتجديد(، انخفاض إنتاجية العمالة الوطنية، ارتفاع معدل البطالة خاصة بين الإناث.
* السياسات التطويرية: اتحقيق المواءمة بين مخرجات نظم التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل، إدخال مفاهيم المعرفة والابتكار في المناهج، تبني مشروع الرخصة المهنية الوطنية ليشمل مختلف المهن والمهارات المطلوبة لسوق العملk تكثيف جهود التدريب على رأس العمل في القطاعين العام والخاص، دعم الجهود الرامية إلى التحسين المستمر في إنتاجية العمالة الوطنية، توعية قوة العمل الوطنية بأهمية التأهيل للعمل، وذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة والندوات والمنابر، الترشيد التدريجي والانتقائي للعمالة الوافدة، تفعيل قرار مجلس الوزراء الخاص بتشغيل النساء، دعم القطاع الخاص لتشجيعه على استخدام التقنيات الحديثة وخفض اعتماده على العمالة الوافدة، دعم جهود تحفيز النشاط الاقتصادي المتوازن بين مناطق المملكة، تطوير نظم جمع بيانات القوى العاملة وسوق العمل ونشرها.

**السكان والمستوى المعيشي**

* التحديات: ارتفاع معدل نمو السكان مما يتطلب توفير خدمات وفرص وظيفية والمحافظة على التوازن البيئي، ارتفاع نسبة الوافدين، ارتفاع معدل النمو في المراكز الحضرية الكبرى مما أوجد العديد من التحديات، الحاجة لتحسين الوضع الصحي (خفض معدلات الإصابة بالأمراض السارية وغير السارية وخفض معدلات وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة ووفيات الأمومة ورفع عدد سنوات العمر المتوقع عند الميلاد)، معالجة مشكلة الإسكان (عدم كفاية المعروض من الوحدات السكنية وانخفاض معدل ملكية المواطنين للمساكن، وارتفاع مستويات الأسعار والأجور السائدة للوحدات السكنية وعدم توفر التمويل المتاح للإسكان والأراضي السكنية وانتشار الأحياء العشوائية(، التلوث البيئي، البطالة والفقر.
* السياسات التطويرية: نشر الوعي بالقضايا السكانية، توجيه جهود التنمية الاقتصادية والعمرانية نحو المدن المتوسطة والصغيرة، توظيف الثروة البشرية التي يغلب عليها الفئات العمرية الشابة، دعم الصناديق والمؤسسات التمويلية والتوسع في برامجها، خفض معدل الإصابة بالأمراض الوراثية وغيرها من خلال ضمان الالتزام بتطبيق شرط الفحص الطبي قبل الزواج، والتوسع في برنامج مراقبة الأمراض الوراثية، التوسع في توفير خدمات الرعاية الصحية لأطفال الولادات المبكرة والأطفال المولودين ناقصي الوزن وتحصين الموسع للأطفال ضد الأمراض السارية، تشجيع سلوك الإنجاب الآمن وتكثيف التوسع في خدمات الأمومة والطفولة،

**تنمية المناطق**

* التحديات: عدم توازن الأنشطة الاقتصادية والتجارية بين المناطق لصالح 3 مناطق هي الرياض ومكة والشرقية، ضعف قاعدة البيانات الخاصة بقضايا تنمية المناطق، تركز السكان في مدن معينة حتى داخل المنطقة الواحدة، الحاجة للاهتمام بالبعد البيئي في تنمية المناطق.
* السياسات التطويرية: الحد من المركزية ، تعزيز دور مؤسسات المجتمع المحلي والتطوعي والتعاوني في تنمية المناطق، الارتقاء بمستوى أداء البلديات وتمكينها من الاستثمار في المشاريع الأكثر توفيرًا لفرص العمل، تفعيل دور صناديق الإقراض المتخصصة والمؤسسات التمويلية لدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم خاصة في المناطق والمحافظات الأقل جذبًا للاستثمار، تفعيل التكامل الوظيفي والإنتاجي بين مراكز المدن الكبرى والمتوسطة والصغيرة، وضع استراتيجيات من أجل الاستفادة من الفرص التي تتولد من المشاريع الاستثمارية الكبرى المقامة على المستوى الوطني مثل خطوط السكك الحديدية الجديدة – واستغلال الفوسفات والبوكسايت – والمدن الاقتصادية

**البناء والتشييد**

* بعض الإنجازات: ارتفاع مؤشرات الأداء في قطاع البناء والتشييد ومن ذلك معدل النمو وحصته في الناتج الإجمالي المحلي وحجم الأصول الرأسمالية وعدد تراخيص البناء والعمالة الوطنية المستخدمة، تنظيم أفضل من حلال تصنيف شركات المقاولات، وارتفاع صادرات المملكة من مواد البناء وخاصة الاسمنت.
* التحديات: الحاجة لتحسين الكفاءة الاقتصادية لشركات المقاولات (طلب أكبر من القدرات مما أدى لارتفاع الأسعار واستقدام العمالة الأجنبية وارتفاع نسبة العمالة الغير ماهرة وتعثر المشاريع الحكومية)، انخفاض نسبة العمالة الوطنية، انخفاض الانتاجية بسبب عدم الاستثمار في المعدات والأجهزة عالية التقنية، الحاجة لتطوير القطاع المؤسسي والتطويري (كود البناء، شهادة مزاولة المهنة للعاملين، تطبيق معايير البيئة والسلامة، الحاجة لدراسات وقواعد بيانات تتعلق بقطاع البناء والتشييد.
* السياسات التطويرية: تحفيز انتشار قدرات البناء والتشييد في جميع مناطق المملكة، تشجيع التوسع في الإنتاج المحلي لجميع مواد البناء، تطوير الإطار المؤسسي والتنظيمي، الارتقاء بجودة المنتجات واعتماد التقنيات المرشدة لاستخدامات الطاقة والمياه، دعم الأبحاث، تطوير أداء شركات المقاولات الصغيرة والمتوسطة، زيادة معدلات مشاركة العمالة الوطنية ودعمها بالتدريب، تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، إنشاء قاعدة بيانات شاملة للقطاع، دعم التطوير التقني لشركات البناء والتشييد، التوسع في التعليم الفني والهندسي في مجالات البناء والتشييد، تطبيق كود البناء السعودي، تحسين أوضاع السلامة ومؤشراتها للعاملين في مواقع البناء والتشييد، واعتماد الترخيص المهني للعاملين في القطاع.٢١

٧

**إدارة البيئة**

* بعض الإنجازات: حماية البيئة (صدور نظام عام للبيئة ولائحته التنفيذية، تنفيذ خطة لتحديث المقاييس والإرشادات البيئية الخاصة بنوعية الهواء والمياه، تنفيذ مشروع للتفتيش البيئي على المنشآت، إعداد دراسة لإنشاء قاعدة للبيانات والمعلومات البيئية، إعداد دراسة للتعرف على أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، إصدار خطة إدارة المناطق الساحلية ولائحتها التنفيذية، تفعيل الخطة الوطنية لمكافحة التلوث بالزيت، البدء في تطوير أعمال الرصد الجوي والبحري على امتداد شواطئ المملكة، البدء في تحديد أنواع الملوثات ومستوى تركيزها في الهواء المحيط بمناطق التلوث والمناطق المأهولة، البدء في إجراء دراسات لحصر الانبعاثات وربطها بمصادرها وتقدير التكلفة الصحية والاقتصادية لتلوث الهواء مع تحديد أفضل السياسات للحد من التلوث، إطلاق جائزة المملكة العربية السعودية للإدارة البيئية، إطلاق برنامج للفحص الدوري لمحطات الوقود والغسيل والتشحيم، رفع مستوى الوعي البيئي من خلال الملتقيات وقناة تلفزيونية)، حماية الحياة الفطرية (وضع منظومة من الإجراءات والسياسات لحماية الحياة الفطرية البرية والبحرية ، إعادة توطين الحياة الفطرية المهددة بالإنقراض، تنمية القدرات البشرية، تبني مبدأ المشاركة الأهلية لتعزيز دور القطاع الخاص، وجود 16 محمية، المراقبة البيئية للتعرف على التغيرات البيئية كالغطاء النباتي، ورسم خرائط للمناطق الإحيائية)، مكافحة التصحر (حماية 40 موقع من الرعي الجائر، انشاء محطات ومشاتل للنباتات الرعوية، متنزهات وطنية، متابعة زحف الكثبان الرملية)، التلوث وصحة البيئة (صدور وثيقة الاستراتيجية الوطنية للصحة والبيئة والتي تغطي محاور جودة الهواء ومياه الشرب والمناطق الساحلية والمخلفات الصلبة والنفايات الخطرة والاستخدام الآمن للكيماويات والتلوث الإشعاعي).
* التحديات: الحاجة لتنسيق الجهود، محدودية الموارد الطبيعية خاصة المياه الجوفية والذي أدى استخدامها إلى زيادة في ملوحة المياه وانخفاض في مخزونها وتدهور التربة وزيادة ملوحتها، الضغط على المراعي الطبيعية وتراجع كثافة الغطاء النباتي الطبيعي وارتفاع معدلات التصحر وهو ما أدى إلى زحف الرمال، تصاعد الضغوط على البيئة ومواردها الطبيعية وذلك نتيجة لزيادة الملوثات البيئية المتولدة عن الأنشطة البشرية المختلفة ومن أهمها المخلفات الصلبة والنفايات المنزلية والطبية والصناعية وتنامي كميات مياه الصرف الصحي مما فرض تحديات وضغوط على الأجهزة المعنية بالتنقية والمعالجة، ارتفاع الطلب على المياه والتوسع في محطات التحلية مما فرض ضغوطًا على البيئة البحرية، التزايد المطرد لأعداد السيارات مما فرض ضغوطًا متزايدة على البيئة الهوائية، التلوث الناتج عن مخلفات السفن وحاملات النفط، الأضرار البيئية المستمرة على شواطئ البحر الأحمر والخليج والناتجة عن التنمية العمرانية والاستغلال الجائر للشواطئ، أخطار تواجه أنماط الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية.
* السياسات التطويرية: الارتقاء بمؤشرات الأداء البيئي، تطوير القوى العاملة، تعزيز آليات التنسيق، تعزيز البنية المعلوماتية والدراسات، الاستعداد لمواجهة القضايا والتحديات البيئية التي قد تنجم عن تصاعد مشكلة التغيرات المناخية وارتفاع درجة الحرارة، تعزيز مشاركة القطاع الخاص، توخي الدقة في عمليات الرصد لتخفيف حدة الكوارث الطبيعية، التوسع في إعلان مناطق محمية جديدة، استخدام التقنيات الحديثة وإنشاء بنوك الأصول الوراثية من أجل المحافظة على الأنواع النادرة والمهددة بالانقراض.

**السياحة والآثار**

* بعض الإنجازات: توفر المتنزهات والمواقع الأثرية والحرف اليدوية والسكن والنقل، صدور العديد من القرارات التنظيمية، تطور مؤشرات حجم السياحة سواء الداخلية أو الوافدة أو السياحة المغادرة، استكمال الهيكل المؤسسي لقطاع السياحة، وضع خطط لتنمية القوى العاملة، استراتيجيات على مستوى المناطق الإدارية لتنمية السياحة الوطنية، تنفيذ حملات للتوعية والتسويق السياحي، إنشاء قاعدة معلومات سياحية باستخدام GIS، تأسيس برنامج متخصص للسياحة والثقافة والتراث، تطوير العلاقات السياحية للمملكة وتفعيل السياحة البينية، تشخيص مقومات الاستثمار السياحي، تحديد وتسجيل أكثر من ١٢ألف موقع طبيعي وتاريخي وثقافي تتمتع بمقومات سياحية عالية، منح ٩٥٠ موقعًا من المواقع المشار إليها للقطاع الخاص لإقامة المشاريع السياحية عليها، تحديد مواقع الجذب الطبيعية ونقاطه والمؤسسات ذات الأهمية السياحية شملت ١١١ متحفًا، رعاية مختلف الأنشطة والفعاليات الثقافية مثل مهرجان بريدة للتمور والمسابقات الرياضية مثل رالي حائل والأنشطة والمناسبات الإعلامية، صيانة التراث والحفاظ عليه، إعداد خطط لتطوير السياحة كمشروع تطوير العقير ووجهة الطائف الجبلية وسوق عكاظ وغيرها إعداد إستراتيجية تنمية سوق الاجتماعات والمؤتمرات والمعارض، إدراج حساب السياحة الفرعي بالتنسيق مع مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، إعداد الاستراتيجية الوطنية لتنمية الحرف والصناعات اليدوية، إنشاء إدارات سياحية في عدة مدن.
* التحديات: شدة المنافسة الأجنبية مما يقلل الطلب على السياحة الداخلية وبتالي ضعف مستوى الخدمات الداخلية وارتفاع سعرها، تدني الوعي السياحي، عدم اكتمال التجهيزات الأساسية في بعض المناطق مما جعل الاستثمارات تتركز في بعض المناطق، الحاجة لخطة وطنية للمحافظة على الحرف والصناعات التقليدية،
* السياسات التطويرية:

 تحديد المقومات السياحية والأثرية والتراث العمراني والحرف والصناعات اليدوية في مختلف مناطق المملكة وتقويمها والحفاظ عليها، ووضع الخطط المناسبة لحمايتها وتطويرها، تحسين بيئة الأعمال من خلال تطوير الأطر التنظيمية وتيسير الإجراءات المرتبطة بالتنمية والاستثمار السياحي من الشركات الوطنية والأجنبية، الارتقاء بمستويات جودة المنتجات والخدمات السياحية مع الحفاظ على البيئة، تنفيذ مشروع تنمية الموارد البشرية الوطنية بقطاع السياحة، دعم جهود تأسيس الشركات والجمعيات التجارية والمهنية الداعمة للسياحة، وضع خطط وبرامج لتسويق المنتج السياحي الوطني، وتعزيز الوعي العام بأهمية السياحة.

**التجارة**

* بعض الإنجازات: معدل نمو مرتفع، التجارة الخارجية (زيادة الصادرات، الانضمام لمنطمة التجارة العالمية، أنشاء هيئة تنمية الصادرات)، التجارة الداخلية (نمو مقاس بعدد الشركات وحجم الاستثمارات، إنشاء وكالة لشؤون المستهلك بوزارة التجارة والصناعة، وجمعية أهلية مدنية مستقلة لحماية المستهلك، كما تم إصدار العديد من الأنظمة واللوائح مثل تنظيم جمعية حماية المستهلك، ونظام الرهن التجاري، ونظام مكافحة التستر، ونظام المنافسة، ونظام البيع بالتقسيط، ونظام الإيداع في المخازن، ونظام مكافحة الغش التجاري، ولائحة حماية المعلومات التجارية السرية، وضوابط طرح المساهمات العقارية، والقرار التنفيذي للسياسة التجارية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي، ونظام العلامات التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي، والنظام الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون الخليجي، وفي مجال المواصفات والمقاييس، تم اعتماد لائحة "بطاقة كفاءة استهلاك الطاقة للأجهزة الكهربائية" وتنفيذها، كما تم اعتماد اللوائح الفنية لأجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات، وعددها ٥٧ لائحة، لكونها مواصفة قياسية سعودية إلزامية،

 التحديات: تباطئ الاقتصاد العالمي مما يعني إمكانية انخفاض العائدات النفطية وقلة الصادرات السعودية وتقلص الاستثمارات الأجنبية في المملكة، الحاجة لتنمية الصادرات الغير نفطية، التأخر في إقامة مناطق حرة، البحث في حلول للتعامل مع العجز في ميزان الخدمات والتحويلات، الحاجة لقواعد بيانات متخصصة عن الأسواق الخارجية لدعم الصادرات، الحاجة لتصنيف الأنشطة التجارية، توفير قاعدة بيانات متكاملة، مواصلة جهود تذليل معوقات تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورفع نسبة العمالة الوطنية في هذا القطاع، والحد من الممارسات الاحتكارية، وتفعيل نظام مكافحة الغش التجاري، والتوصل لحلول فاعلة لمعالجة ظاهرتي التستر التجاري وإصدار شيكات دون رصيد.

* السياسات التطويرية: التعامل بكفاءة ومرونة مع تداعيات الأزمة المالية العالمية، زيادة فاعلية برامج تنمية الصادرات غير النفطية، اتخاذ الإجراءات الملائمة لمكافحة حالات الإغراق وتقليص ظاهرة تدفق السلع المغشوشة والمقلدة المستوردة من الخارج، إقامة مناطق صناعية مخصصة للتصدير، والنظر في إقامة "مناطق تجارة حرة" في المواقع المناسبة، توفير الحوافز المختلفة لجذب الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، تطوير نظام متكامل لبيانات ومعلومات التصدير، تبني مجموعة متكاملة من الإجراءات لتقليص العجز المستمر في ميزان الخدمات والتحويلات، مراجعة طرق ممارسة العمل التجاري والإجراءات والأساليب المتبعة وتطويرها، تصنيف الأنشطة المختلفة للتجارة الداخلية، إجراء المسوحات الميدانية اللازمة لتوفير قاعدة بيانات متكاملة عن أوضاع التجارة الداخلية، مواصلة جهود إزالة المعوقات التي تعترض تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وضع الآليات الكفيلة بتحقيق التطبيق الكامل لنظام مكافحة الغش التجاري ودعم جمعية حماية المستهلك"، تكثيف الجهود لزيادة العمالة الوطنية في هذا القطاع، تعزيز الثقة في التعامل بالأوراق التجارية، ومكافحة الإغراق السلعي والتستر التجاري، وتشديد العقوبات على الممارسات الاحتكارية، وتفعيل مهمات "مجلس حماية المنافسة" لضمان التطبيق الصارم لنظام المنافسة، مواصلة جهود تصفية المساهمات العقارية المتعثرة وحفظ حقوق المساهمين، زيادة مستوى الوعي الاستهلاكي لدى المواطنين، وذلك من خلال تعريفهم بأساليب التحقق من جودة السلع وصلاحيتها ومطابقتها للمواصفات، مع تشديد العقوبات على الأنشطة التي لا تلتزم بالمواصفات المعتمدة، تنسيق المبادرات الحكومية والخاصة وتفعيلها في مجالات نشر الوعي البيئي، دعم جهود صندوق التنمية الصناعية السعودي في مجال تقديم الاستشارات الفنية، سواء من خلال المساعدة في إعداد دراسات الجدوى أو تذليل المعوق ات الفنية والتنظيمية والتسويقية.

**الخدمات المالية**

* بعض الإنجازات: مؤشرات أداء أفضل في مجالات الخدمات المالية وهي المصارف ومؤسسات الاقتراض والتأمين وسوق الأسهم، وصناديق الاستثمار، والصيرفة والصكوك الإسلامية.
* السياسات التطويرية: تعزيز الإجراءات الوقائية للتعامل مع تداعيات الأزمة المالية العالمية من خلال أدوات السياسة المالية والنقدية الداعمة للسيولة المحلية والمحفزة لمقدرة البنوك على الإقراض مع التأكيد على الالتزام بالشفافية ووضع نظام إنذار مبكر للأزمات المالية، استمرار الدور التنظيمي والرقابي للدولة مع تعزيز الإجراءات التي تستهدف النهوض بسوق الأسهم وتحسين كفاءة أداء صناديق الاستثمار ونشر الوعي الاستثماري بين المواطنين، تعزيز الدور التنموي للمصارف من خلال التوسع في إنشاء بنوك الاستثمار وزيادة الأهمية النسبية للقروض طويلة الأجل لتلبية احتياجات الأنشطة الأكثر إسهامًا في تنويع القاعدة الاقتصادية، زيادة الدور التنموي للصكوك الإسلامية وأنشطة التأمين وتحفيز الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية للتوسع في إنشاء شركات رأس المال الجريء، التوسع في المعونات والاستشارات الفنية التي يقدمها صندوق التنمية الصناعية السعودي، وخاصة تلك المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.مواصلة جهود تنسيق السياسات المالية والنقدية بدول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز تكامل خدماتها المالية، وتكثيف جهود المملكة للإسهام في تطوير "نظام مالي عالمي جديد" من خلال عضويتها في "مجلس الاستقرار المالي العالمي".مواصلة جهود مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن تطوير النظام المالي بالمملكة، وتعزيز النظام المصرفي، مع أهمية التركيز على الإشراف والرقابة على أنشطة المصارف التجارية.

**الشباب والتنمية**

* التحديات: الحوار في الأسرة للتخفيق من صراع الأجيال وصراع العولمة والهوية والابتعاد عن الغلو والسولكيات الخاطئة، تأخر الزواج وارتفاع معدل العنوسة، غياب سبل قضاء الوقت الحر ووسائل الترويح المناسبة مما يعني وقت فراغ غير مثمر ويوؤدي لمخاطر تربوية واجتماعية، المخدرات، تطوير دور المدرسة والجامعة ليغطي تأهيل الطالب للحياة في مجتمعه، نمط الحياة والتغذية الخاطئين، حوادث السير، الصحة الإنجابية، المشاركة المجتمعية.
* السياسات التطويرية: تطوير خدمات الإرشاد الأسري للشباب والآباء، معالجة مشكلة ارتفاع المهور وتكاليف احتفالات الزواج، تعميم المرافق الرياضية على جميع مناطق المملكة وبشكل متوازن، التوسع في إنشاء منشآت رياضية صغيرة ومتوسط الحجم في الأحياء، توفير متطلبات إدماج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في الأنشطة الشبابية على اختلافها وتنظيم الأنشطة الخاصة بهم عند الحاجة، دعم برامج الوقاية من المخدرات والتوسع في معالجة الإدمان على المخدرات والإقلاع عن التدخين، توسيع هامش مشاركة التلاميذ والطلاب في الأنشطة المدرسية والجامعية والتفاعل مع مفهوم جعل المدرسة أكثر ارتباطًا بالمجتمع، تعميم ثقافة العمل المنتج في المجتمع وبين الشباب والحد من الاعتماد المبالغ فيه على مسؤولية الدولة في تأمين فرص عمل بشكل تلقائي لهم، والميول الاستهلاكية لديهم، تشجيع نمط الحياة الصحي في التغذية والسلوكيات الحياتية، الحد من انتشار السلوكيات الضارة والخطرة ولاسيما القيادة المتهورة للسيارات والتدخين والمخدرات، التدخل الوقائي لمعالجة بعض المشكلات الاجتماعية وتقديم الدعم والمعالجة للفئات الخاصة التي تحتاج لذلك، اعتماد المنهجيات والإجراءات اللازمة لتحقيق أعلى مستويات الدمج الاجتماعي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، تشجيع العمل التطوعي والمشاركة المجتمعية للشباب في جميع المجالات، تمكين الشباب من الجنسين من ممارسة هواياتهم من خلال ممارسة أنشطة شبابية رياضية وثقافية واجتماعية وترفيهية من اختيارهم ومنسجمة مع القيم المجتمعية وميولهم واهتماماتهم.

**المرأة والأسرة**

* التحديات: العنف الأسري، الطلاق، البطالة والفقر، الأمية، الحاجة لمزيد من الخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة والخدمات الاجتماعية .
* السياسات التطويرية: دعم الترابط الأسري، تطوير برامج الدعم والإرشاد الأسري، التوسع في دعم النشاط الأهلي في مجالات خدمات الأمومة والطفولة، الاستمرار في إنشاء وحدات الإرشاد الاجتماعي في المناطق، إصدار نظام الحماية الاجتماعية وتنفيذه، استكمال إحداث وحدات للحماية الاجتماعية في المناطق، رعاية المؤهلين من مؤسسات التوجيه والملاحظة الاجتماعية للحيلولة دون عودتهم لهذه المؤسسات مرة أخرىى، تشجيع قيام الجمعيات الأهلية بتطوير برامج للوقاية من العنف الأسري والعمل على توفير أماكن الإيواء للحالات المعنفة، التعاون مع وسائل الإعلام المختلفة في مجال التوعية والإرشاد الاجتماعي، توفير الإمكانات لتحسين البيئة الأسرية للمقيمين بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، تشجيع قيام أسر بديلة وحاضنة ودعمها لرعاية الأطفال الأيتام وذوي الظروف الخاصة، التوسع في نشر خدمات التنمية الاجتماعية المتكاملة في المناطق الحضرية والقروية وزيادة عدد لجان التنمية الأهلية، دعم برامج مراكز التنمية الاجتماعية ونشاطاتها وتطويرها، دعم برامج الأسر المنتجة للسيدات والفتيات من خلال البرامج التدريبية والإنتاجية والتسويقية، تشجيع إنشاء الجمعيات الخيرية النسائية، تنفيذ البرامج الاجتماعية والإرشادية لتوعية المرأة السعودية وتشجيعها للمشاركة في برامج التنمية والرعاية الاجتماعية، قيام الجهات الرسمية والجمعيات الأهلية بحملات إعلامية لزيادة التقبل الاجتماعي لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، اعتماد تدابير محددة للتصدي لبطالة الإناث، تشجيع النساء على العمل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وتوفير التسهيلات لحصولهن على القروض، تشجيع تأسيس جمعيات تعاونية في المناطق التي تحتاجها ودعمها، تشجيع العمل التطوعي، دعم برنامج إعانات المعوقين برعاية أسرهم، تشجيع المستفيدين من الضمان الاجتماعي على تنفيذ المشاريع الإنتاجية للانتقال بهم من معالين إلى عائلين، إعداد بحوث ودراسات اجتماعية جديدة تهدف إلى التطوير الكمي والنوعي للنشاطات الخدمية الرعائية والتنموية.

**الإسكان**

السياسات التطويرية: إعطاء الأولوية في الدعم الحكومي لقطاع الإسكان للفئات التي تعجز عن توفيرالسكن الملائم، تطبيق نظام كود البناء السعودي في المشروعات الإسكانية، إعادة تطوير الأحياء القديمة والعشوائيات، إصدار أنظمة التمويل والرهن العقاري والإسراع في تطبيقها، إعداد الاستراتيجية الإسكانية الشاملة للمملكة، تنويع أساليب التمويل والدعم من القطاعين العام والخاص، تشجيع الإسكان الخيري والتعاوني، إعداد قاعدة معلومات إسكانية لجميع مناطق المملكة.

**العلوم والتقنية والابتكار**

* التحديات: محدودة ميزانيات البحث والتطوير، الحاجة لاستقطاب الباحثين والتقنيين المتميزين من الخارج، الحاجة لربط البحوث في الجامعات والمراكز بخطط المملكة التنموية، محدودية مشاركة القطاع الخاص في البحث والتطوير.
* السياسات التطويرية: إعداد خارطة تفصيلية للتوطين والتطوير التدريجي والمنهجي للتقنيات المتقدمة، استقطاب العلماء وأصحاب المعارف التقنية الحديثة وتوطينهم، تحفيز القطاع الخاص على إقامة مراكز بحوث ومختبرات مشتركة خاصة به، تبني آليات فاعلة لتوثيق العلاقة بين مؤسسات البحث العلمي والتطوير التقني من جهة والقطاعات الإنتاجية والخدمية من جهة أخرى، إقامة مراكز الابتكار التقني المشتركة بين القطاعين العام والخاص، التوسع في إقامة واحات التقنية وحاضنات للتقنية، اعتماد تقنيات تطوير المنتج وتقنيات الإنتاج الملائمة بيئيًا ورفع الجودة والتطوير الهندسي، احتضان الموهوبين والمبتكرين وحفز القطاع الخاص والمستثمرين على تبني مواهبهم، دعم الجمعيات العلمية والهيئات المهنية، اعتماد برامج وطنية في الإعلام المرئي والمقروء والمسموع للتوعية برسالة العلم والتقنية وأهميتها في التنمية، توسيع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية في المجالات العلمية والتقنية، واستقطاب الطلاب المتميزين إليها، التوسع في برامج التدريب التقني والمهني عددًا ونوعًا، توسيع المحتوى العلمي والتقني في المناهج التعليمية في جميع المراحل الدراسية، الاهتمام بالدراسات العليا في مجالات العلوم الاستراتيجية والتقنيات المتقدمة والاهتمام بتعريب تعليم العلوم والتقنية. وإنشاء معاهد عليا متميزة في مجالات العلوم التطبيقية والتقنية على المستويين الجامعي وما فوق الجامعي.

 تركز البحوث العلمية ومشاريع التطوير التقني والمبادرات الابتكارية خلال خطة التنمية التاسعة على المجالات التالية: الثروات الطبيعية من المياه والنفط الخام والغاز الطبيعي والمعادن والأراضي الزراعية، الأبحاث التي تخدم هدف تنويع النشاط الاقتصادي في المملكة، الأبحاث الطبية والصحية، سواءً تعلقت بالخدمات الوقائية أو العلاجية أو الأبحاث المتعلقة بنظافة المدن وتخفيض معدلات التلوث البيئي، الأبحاث الجيوفيزيائية والزلزالية لمراقبة تحركات القشرة الأرضية والانهيارات والانزلاقات الأرضية، أبحاث تنمية مصادر الطاقة المتجددة والبديلة مثل توليد الكهرباء من المصادر الشمسية ومن المصدر النووي، أبحاث التقنيات الحيوية لاستنباط سلالات نباتية ذات مقاومة عالية للحرارة والجفاف وذات إنتاجية عالية.

**الموارد البشرية**

* بعض الإنجازات: تحسن في مؤشرات التعليم في المراحل المختلفة ومعدل الأمية.
* التحديات: الحاجة لدراسات تقيس الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي في جميع مراحله (معدلات النجاح والرسوب والتسرب)، توفير البيئة المدرسية المناسبة، توفير المعلمين الأكفاء، تطوير نوعية التعليم (مناهج، التكيف مع التقنيات الحديثة، المهارات كالتعلم مدى الحياة)، الرعاية التربوية للطفولة المبكرة.
* السياسات التطويرية: تكثيف الجهود لتحسين البيئة المدرسية، التوسع في توظيف تقنية المعلومات ودمجها في العملية التعليمية، التوسع في نشر مدارس تحفيظ القرآن الكريم وعلومه وتطوير مناهجها لتلبية احتياجات المجتمع الفعلية، تطوير مناهج التعليم لتكون مواكبة للتطور المعرفي والتقني وقادرة على تمكين المتعلمين من التفاعل الإيجابي مع الثقافات العالمية، وتطوير التعليم الثانوي بما يتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة، وتكثيف الاهتمام باللغة الإنجليزية في جميع المراحل التعليمية، رفع قدرات الجهاز التعليمي في مجال تطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات في التعليم وتبني أسلوب التأهيل والتدريب، الأخذ بنظم التجديد المرحلي للمعلمين (إعادة التأهيل وتطبيق مقاييس اختبارات الكفاءة على المعلمين دوريا) وتطوير آليات الاختيار لمهنة التعليم، تطوير نظم الحوافز بما يسمح بالاحتفاظ بالعناصر التربوية المتميزة، تعزيز البرامج الترويحية التربوية الهادفة لاستثمار أوقات الفراغ، وتطوير برامج تعليم الموهوبين في المجالات العلمية والإبداعية وتمكين الطلبة من اكتشاف ميولهم، ومواهبهم وتنميتها، وتعزيز مساهمة الطالبات في النشاطات المختلفة، تحديث البرامج والنشاطات المتخصصة بالطفولة المبكرة، إعطاء المزيد من الصلاحيات والحد من المركزية وتعزيز أثر القيادات التربوية، الارتقاء بنظم التربية الخاصة لتتوافق مع الاتجاهات والمعايير العالمية المعاصرة، وتوفير البيئة المادية والتربوية المناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة، القضاء على الأمية والوصول بخدمات تعليم الكبار وبرامج محو الأمية إلى أماكن تمركز الاحتياجات، وتوفير قنوات تعليمية موازية لاستيعاب المنقطعين عن النظام التعليمي، الاستمرار في تقويم نظم التعليم العام وتحديثه ليصبح أكثر تجاوبًا مع متطلبات خطط التنمية.

**الصحة**

* التحديات: ازدياد الطلب، تغيرات هيكلية تتضمن (التوسع في تطبيق الضمان الصحي التعاوني ليشمل المواطنين، إدارة مستشفيات وزارة الصحة وتشغيلها من خلال مؤسسة أو مؤسسات عامة، إنشاء صندوق للتمويل من أجل تمويل الخدمة المقدمة لأفراد المجتمع غير المشتركين في نظام الضمان الصحي الممول، تركيز دور وزارة الصحة على الإشراف ومراقبة الجودة النوعية وتوفير خدمات الرعاية الصحية الأولية).
* السياسات التطويرية: تعدد مصادر تمويل الأنشطة الصحية بالتوسع في تطبيق الضمان الصحي التعاوني وتفعيل دور النشاط الأهلي الخيري وأموال الأوقاف، ترشيد الإنفاق الحكومي مع الاستخدام الأمثل للموارد، دعم نظم المعلومات في القطاعات الصحية باستخدام الأساليب المتقدمة في مجال تقنية المعلومات، تنفيذ آليات زيادة العمالة الوطنية في المجال الصحي، تطوير نظم الإدارة والتشغيل في المرافق الصحية بما يلائم طبيعة الخدمات الصحية ويحقق كفاءة الإدارة ومستوى الخدمة وذلك بالأخذ بمنهج الحد من المركزية في الإدارة وتخصيص ميزانيات مستقلة للمناطق الصحية وللمستشفيات قيام وزارة الصحة بتفويض الصلاحيات والحد من المركزية في الإدارة والتأكد من تطبيق معايير الجودة وضمان توفير الرعاية الصحية الشاملة المتكاملة لجميع السكان بطريقة عادلة وميسرة، دعم خدمات الرعاية الصحية الأولية ، رفع مستوى كفاءة الخدمات الطبية الإسعافية بما يمكنها من تلبية احتياجات الأحوال العادية وحالات الكوارث، دعم الرعاية العلاجية وتطويرها في إطار منهجية الرعاية الصحية الشاملة المتكاملة ، تحقيق توزيع متوازن للخدمات الصحية بما في ذلك الخدمات التخصصية جغرافيًا وسكانيًا، تطبيق آليات ضمان جودة الخدمات الصحية وكفاءتها بتبني أساليب تحسين الأداء وتجويد الخدمة وتقويم عوائدها وجعلها منهج عمل في جميع المرافق لصحية، التأكد من كفاية الخدمات المقدمة للمرضى بما يحقق حفظ حقوق المرضى وحمايتهم من الممارسات الصحية والمهنية الخاطئة ويضمن رضا المستفيدين من الخدمة، توفير إشراف ومراقبة فعالة على إنتاج الغذاء والدواء واستيرادهما وتداولهما، التأكيد على الالتزام بآلية منضبطة لتداول النفايات الطبية، تطبيق إجراءات ترشيد استخدامات الطاقة والمياه بالمرافق الصحية.

**الإتصالات وتقنية المعلومات**

* بعض الإنجازات: تعزيز المنافسة في تقديم خدمات الهاتف المتنقل، وتحرير خدمات الهاتف الثابت، ارتفاع كفاءة خدمات الإنترنت، انتشار الخدمات الإلكترونية المختلفة، اعتماد الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، بُدئ تنفيذ المراحل الأولى من برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية، العمل في تطوير البيئة التنظيمية لضمان أمن المعاملات الإلكترونية.
* الأهداف العامة للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات:ر فع إنتاجية وكفاءة جميع القطاعات، وتعميم الخدمات الحكومية والتجارية والاجتماعية والصحية إلكترونيًا، وتشجيع العمل عن بعد ، تنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بشكل عادل ومحفز وجاذب للاستثمارات، بناء صناعة اتصالات وتقنية معلومات قوية منافسة محليًا وعالميًا من خلال البحث العلمي والإبداع والتطوير في مجالات إستراتيجية والتعاون الإقليمي والدولي لتصبح مصدرًا رئيسًا للدخل، التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب بجميع مراحله، تمكين كافة شرائح المجتمع من التعامل مع الاتصالات وتقنية المعلومات بفاعلية ويسر لردم الفجوة الرقمية، التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة الهوية الوطنية والانتماء الوطني واللغة العربية وتعزيز رسالة الإسلام الحضارية، توفير قدرات مؤهلة ومدربة من الجنسين في مختلف تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال إعداد الكوادر الوطنية واستقطاب الخبرات العالمية.
* السياسات التطويرية: تقنية المعلومات والاتصالات (نشر تجهيزات النطاق العريض في جميع مناطق المملكة، إيصال شبكات النطاق العريض والإنترنت السريع لجميع الجهات الحكومية والمدارس والجامعات والمستشفيات ومؤسسات المجتمع المدني، إدارة الطيف الترددي بكفاءة وتعزيز طاقته، التعجيل بتنفيذ الخطة الوطنية للترددات، استكمال تجهيزات المفاتيح العامة، الاستمرار في تطوير معايير الاتصالات وتقنية المعلومات وتحديث مقاييسها، التوسع في توفير خدمات الحكومة الإلكترونية واعتماد التعاملات الإلكترونية في الخدمات التي توفرها الدولة، توفير مختلف الحوافز لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى صناعة تقنية المعلومات، تشجيع التعليم الإلكتروني ودعم التوجه نحو العمل عن بعد، دعم المحتوى العربي على الإنترنت(، البريد (العمل على أن تكون الجودة النوعية أساسا في جميع الخدمات البريدية وقياسها بصفة دورية والعمل بشفافية ووضوح من خلال الإعلان عن الرسوم والمهل التي تستغرقها عمليات إيصال جميع الخدمات للعملاء، العمل على تحويل مؤسسة البريد السعودي إلى شركة قابضة تمتلك عددًا من الشركات (.

**المياه والصرف الصحي**

* التحديات: استدامة موارد المياه، الحاجة لتحسين جودة المياه والصرف الصحي،
* السياسات التطويرية: نمية موارد المياه التقليدية وغير التقليدية، تكثيف أساليب ترشيد استخدامات المياه في جميع الأغراض، تحقيق قدر من التوازن بين تنمية المياه واستهلاكها، التوسع في تطبيق الأساليب والتقنيات المتطورة على جانبي الإنتاج والاستهلاك، تعزيز الإدارة المتكاملة لموارد المياه والطلب عليها، الارتقاء بقدرات العناصر البشرية العاملة في القطاع علميًا وتقنيًا وتطوير إمكاناتها، تكثيف الجهود وتوفير خدمات المياه والصرف الصحي بشكل مستمر وبمستويات عالية الكفاءة. والجودة، حث القطاع الخاص على التوجه نحو الاستثمار في هذا القطاع، تشجيع التوجه نحو الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة في استخدامات القطاع وخاصة المصدر الشمسي.

**النفط والغاز الطبيعي**

* التحديات: الحاجة لرفع قدرات التكرير المحلي، توفير مصادر الطاقة لبعض المناطق لتحقيق التنمية المتوازنة، الحاجة لتوطين تقنيات صناعة الطاقة من خلال تأسيس شركات ومكاتب هندسية واستشارية، التحدي البيئي والتقني (التخلص الآمن من غاز ثاني أكسيد الكربون وغاز الميثان، تطوير تقنيات الطاقة البديلة والمتجددة خاصة في قطاع النقل وأبرزها تقنيات خلايا الوقود وتقنيات تحويل الفحم إلى غاز وغيرها ومن مصلحة المملكة الإسهام في تطوير تقنيات تستند إلى النفط والغاز الطبيعي وتواكب متطلبات العصر في المحافظة على البيئة، البحث في مصادر جديدة للطاقة وخاصة الطاقة الشمسية والنووية،
* السياسات التطويرية: استخدام أفضل الوسائل فنيًا واقتصاديًا وبيئيًا لإنتاج البترول وتطوير احتياطياته، الاستغلال الأمثل للغاز الطبيعي وتطوير احتياطياته، ترشيد استهلاك المنتجات البترولية، زيادة طاقة تكرير النفط محليًا وخارجيًا، تحقيق التكامل الأمثل بين صناعة تكرير النفط والصناعة البتروكيماويات، الاهتمام بقضايا البيئة العالمية ومتطلبات الاتفاقيات الإقليمية والدولية، توفير المتطلبات المادية والتنظيمية والتشريعية والبشرية لتطوير استخدام الطاقة الشمسية والطاقة النووية لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه المالحة.

**الثروة المعدنية**

* التحديات: عدم استغلال الإمكانات التعدينية الكبيرة، النزاعات المتعلقة باستخدامات الأراضي بين القطاعات الحكومية المختلفة، عدم توفر التجهيزات كالكهرباء والماء، مراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية، التكامل بين قطاع التعدين والقطاعات الإنتاجية.
* السياسات التطويرية: زيادة فرص الاستثمار في أنشطة الكشف عن الثروات المعدنية وتصنيعه، تنمية قدرات العمالة الوطنية وتطويرها، إعداد الدراسات الجيولوجية والاقتصادية وقواعد البيانات وتوفيرها، دعم أنشطة البحث العلمي المرتبط بالثروات المعدنية، مراعاة البعاد البيئية.

**الزراعة**

* التحديات: المياه (تقديم الدعم والحوافز للمزارعين بما يضمن التوسع في استخدام تقنيات الري الحديثة، تكثيف استخدام الموارد المائية غير التقليدية مثل مياه الصرف الصحي ومياه الصرف الزراعي المعالجة، وتوجيه النشاط الزراعي للمناطق التي تتوفر فيها موارد المياه المتجددة)، تحسين الكفاءة التسويقية، دغم قدرة القطاع الزراعي على المنافسة العالمية (رفع المستوى التقني، دعم البحث العلمي والتطوير في المجالات الزراعية، ورفع المستوى المعرفي لدى المزارعين وجميع العاملين في سلسلة الإنتاج الزراعي، وتطوير إنتاجية مختلف عوامل الإنتاج الزراعي، والاستفادة من الميزات النسبية للمناطق الزراعية المختلفة، وإعادة النظر في التركيب المحصولي بما يتلاءم مع تلك الميزات)، تنمية الثروة السمكية (الإدارة المتكاملة للثروة السمكية ومنها تنظيم الصيد، الاستزراع السمكي، الصيد في المياه الدولية)، بناء قاعدة علمية زراعية متطورة قوامها البحث والتطوير وجعلها شرطًا ضروريًا لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، حماية البيئة والصحة العامة (أسمدة ومبيدات وهرمونات).
* السياسات التطويرية: تعزيز القدرة التنافسية للنشاط الزراعي، تحسين فرص المنتجات الزراعية وقنوات وصولها إلى الأسواق وزيادة قيمتها المضافة، تشجيع الابتكار ودعم البحث العلمي والتطوير في المجالات الزراعية، تحديد نوعية المحاصيل الزراعية والمقننات المائية بما يتوافق مع التوجهات الاستراتيجية لترشيد استخدام المياه، التوسع في استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة لأغراض الزراعة، مواصلة جهود تحقيق التوازن البيئي من خلال مكافحة التصحر والحفاظ على المراعي والغابات وتنميتها، تشجيع قيام أسطول وطني للصيد في أعالي البحار ودعم انتشار المزارع السمكية، تطوير مهارات العمالة في القطاع الزراعي.

**الصناعة**

* بعض الإنجازات: ارتفاع معدل النمو، ارتفاع حجم التوظيف، زيادة حجم القروض التمويلية، نمو الإنتاجية مما يعزز القدرات التنافسية، تحسن في البنية الأساسية من خلال المدن الصناعية والاقتصادية، تحسن الخدمات المساندة كخدمات المواصفات والمقاييس.
* التحديات: نقص العمالة الوطنية من حيث الحجم والنوع، تدني القدرات التقنية (بحث وتطوير وبراءات اختراع وعلامات الجودة)، ضعف دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التكامل في سلسلة القيمة بسبب العديد من العوائق، محدودية التنوع الصناعي والانتشار الجغرافي (التركيز على الصناعات الأساسية كالبتروكيماويات والمعادن صناعة السلع الاستهلاكية ذات التقنية المتوسطة بينما نقل الصناعات الرأسمالية ذات التقنية العالية وهناك تركيز على ثلاث مناطق فقط هي الشرقية ومكة والرياض،
* السياسات التطويرية: تعزيز الاستثمار الوطني والأجنبي، تنمية الصناعات ذات الميزة التنافسية، تعظيم العائد الوطني في سلسلة القيمة لمنتجات الصناعات الأساسية، دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والصناعات الرائدة، اعتماد التجمعات الصناعية منهجًا لتطوير القاعدة الصناعية وتنويعها، تنمية الصادرات الصناعية وتنويعها والارتقاء بجودتها، دعم مسار عولمة الصناعات الوطنية الاستراتيجية، الاستمرار في تطوير مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال، مراجعة منظومة الحوافز المباشرة وغير المباشرة للاستثمار وتطويرها، مواصلة تطوير قدرات برامج التمويل للصناعة الوطنية وتطوير آليات تمويل جديدة ومبتكرة، رفع المستوى العلمي والمعرفي والمهاري للعمالة في قطاع الصناعة، مواصلة جهود حماية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، وتعزيز أنظمة المواصفات والمقاييس، دعم أنشطة البحث والتطوير في القطاعين الحكومي والخاص، مراجعة إجراءات الاستقدام وتقويمها، تشجيع استخدام أحدث التقنيات النظيفة والصديقة للبيئة في مختلف الصناعات.

**الكهرباء**

السياسات التطويرية: المحافظة على التغطية الشاملة للخدمة الكهربائية، حفظ بيانات شاملة حول أعطال النظام الكهربائي واعتمادية الخدمة، تعزيز الإنتاجية والفعالية الاقتصادية، استكمال عملية إعادة الهيكلة والتخصيص، تحقيق المنافسة في صناعة الكهرباء بما يكفل تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها وبما يكفل للمستهلك حرية الاختيار في الحصول على الخدمة الكهربائية، تحديد التعرفة الكهربائية وهيكلها وإجراء المراجعة الدورية لها، تشجيع المحافظة على الطاقة وترشيد استهلاك الكهرباء لجميع فئات المشتركين، إكمال الربط مع الشبكة الخليجية والشبكة العربية، تطوير استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لإنتاج الكهرباء، تطوير استخدام الطاقة النووية لأغراض إنتاج الكهرباء وتحلية المياه المالحة والاستخدامات السلمية الأخرى، دعم تطوير مصادر الطاقة المكملة للنفط والغاز وبرامج ترشيد استهلاك الطاقة.

**النقل**

* التحديات: التكامل بين وسائط النقل المختلفة، تعزيز مشاركة القطاع الخاص من خلال تحرير السوق وتوفير الفرص الاستثمارية، تطوير منظومة متكاملة للنقل قادرة على التكامل مع منظومة النقل العالمية وهذا يتطلب رفع قدرات الموانئ وتعزيزها بأنظمة اتصال وقادرة على توفير خدمات تخزين ونقل وتحويل البضائع، تطوير الأطر التنظيمية الخاصة لإدراج شروط الكفاءة الوطنية ومعايير السلامة والمحافظة على البيئية والمنافسة العادلة والفعالة بين وسائط النقل المختلفة والوصول لجميع المناطق، تسهيل إجراءات التجارة العالمية من خلال تسهيل إجراءات الجمارك وتعزيز قدراتها وضمان التقيد بالاتفاقات الدولية، الحاجة لنقل عام داخل المدن، ارتفاع معدل الحوادث، التأثير على البيئة، ارتفاع الطلب على النقل.
* السياسات التطويرية: تحقيق التوازن بين أسعار خدمات النقل وبين تكاليفها، توفير خدمات النقل بكفاءة وتكلفة معتدلة لجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، دعم التنمية المتوازنة بين المناطق، تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لتعزيز أنشطة التجارة والاستثمار وانتقال الأفراد، ضمان توفر مقومات السلامة في جميع وسائط النقل، تطوير الأنظمة والإجراءات وتطبيقها بكفاءة، تطوير قواعد معلومات السلامة المرورية والسلامة على الطرق، الحد من التلوث الناجم عن وسائل النقل المختلفة والحد من استخدام المواد المضرة بالبيئة وتطوير الوعي البيئي، توفير متطلبات الدفاع والأمن الوطني في منظومة النقل، توفير متطلبات مواجهة الكوارث في منظومة النقل، تعزيز كفاءة وسلامة أنظمة النقل لأداء مناسك الحج والعمرة.

**الشؤون البلدية**

السياسات التطويرية: تطوير القدرات الفنية والبشرية للأجهزة البلدية وتعزيز صلاحياتها، تنمية الإيرادات البلدية لضمان تطور خدماتها واستدامتها، مواصلة جهود إعادة الهيكلة والتطوير المؤسسي للخدمات البلدية وتخصيصها، تدوير النفايات والتخلص الآمن منها، التطبيق الصارم لقواعد الصحة والسلامة العامة، توفير نظام متكامل للنقل العام داخل المدن، التطبيق الصارم لأنظمة المرور فيما يختص بسلامة المركبات والانبعاثات الكربونية، وضع آليات تصنيف الاستشاريين ومقاولي القطاع الخاص.

**الثقافة والإعلام**

* التحديات: الحفاظ على الهوية الوطنية وترسيخها من خلال الحوار والتسامح والانفتاح على الآخر،التعامل مع العولمة وتأثيراتها على الهوية الثقافية والإعلامية، تدني معدل القراءة، تنمية الثقافة العلمية والتوجه نحو مجتمع المعرفة، التوسع في جهود الترجمة، زادة الطلب على المرافق الثقافية والإعلامية.
* السياسات التطويرية: تشجيع الصناعة والتسويق المحلي للمواد الثقافية وزيادة انتشارها، زيادة الإنتاج الثقافي والإعلامي بكل أشكاله ودعم الإنتاج الثقافي والإعلامي وزيادة دوره في عملية التنمية، تأمين بنى تحتية حديثة وعصرية وخاصة في وسائط الاتصال لتعزيز التنمية الثقافية، تطوير البرامج التعليمية لتتناسب مع تطلعات الشباب ومتطلبات سوق العمل في الصناعات والأنشطة الثقافية والإعلامية، تعزيز دور المؤسسات التربوية المعنية برفع المستوى الثقافي، وضع استراتيجية للثقافة وأخرى للنهوض باللغة العربية، رفع مستوى الجودة في أداء الأعمال في المجالات الثقافية والإعلامية، زيادة التواصل والتفاعل الثقافي والإعلامي مع العالم الخارجي، العمل على جعل المملكة قطبًا أساسيًا على الساحة الثقافية العربية والإسلامية، زيادة مساهمة القطاع الثقافي والإعلامي في عملية التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، إعداد قاعدة معلومات وطنية ثقافية، زيادة الاهتمام بالترجمة العلمية من العربية وإليها، تكثيف جهود إجراء الدراسات والبحوث في المجالات الثقافية والإعلامية، وإنشاء شبكات وطنية وإقليمية في هذا المجال.

**الخدمات الدينية والقضائية والحج والعمرة**

* التحديات: التطرف والغلو (الاعتدال والوسطية والبعد عن الانحراف والعنف ومواصلة الجهود لبيان سماحة الإسلام ورفضه للتطرف )، تنمية الأوقاف وتطويرها، زيادة الطلب على الخدمات الدينية.
* السياسات التطويرية: مواصلة الاهتمام بعلوم القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، الاستمرار في دعم الجمعيات المعنية بحفظ القرآن الكريم ورعايتها، الاستمرار في تنظيم المسابقات المحلية والدولية للقرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، تعزيز جهود التعريف بالمثل والفضائل والقيم السامية للإسلام والتي تستهدف تعميق أواصر المحبة بين الناس وتحقيق العدل والسلم في العالم، إبراز جهود الدولة في دعم القضايا الإنسانية في الدول الإسلامية والصديقة، تشجيع الناشئة على حفظ كتاب الله وتجويده، إنشاء المساجد وصيانتها والمحافظة على مظهرها وجودة خدماتها، التوسع في استثمار أصول الأوقاف وإدارة مواردها، مواصلة جهود إعداد الدعاة والخطباء للارتقاء بقدراتهم وتأهيلهم ليتمكنوا من إبراز الصورة السمحاء والمعتدلة لديننا الحنيف.

**البيانات والمعلومات الإحصائية**

السياسات التطويرية: تشجيع جميع الجهات والمؤسسات العامة والخاصة على بناء قواعد بيانات شاملة لأنشطتها ونشرها، تعزيز مهمة مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، في إعداد البيانات الإحصائية ونشرها وتنسيق قواعد البيانات الوطنية، توفير مؤشرات إحصائية متنوعة ووفق أطر زمنية متعددة، تطبيق المعايير الدولية لنشر البيانات ومتابعة الجديد منها وتطبيقه.

**الاتجاهات الإستراتيجية التي ستركز عليها المملكة**

لتحقيق تقدم ملموس على صعيد تنويع القاعدة الاقتصادية تتوجه خطة التنمية التاسعة إلى تكثيف الجهود في المجالات التالية:

* الصناعات التي تعتمد على استغلال الميزات النسبية للاقتصاد الوطني وتحويلها إلى ميزات تنافسية مثل الصناعات المعتمدة على النفط والغاز كالبتروكيماويات والكهرباء والمياه والصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة كالتعدين.
* النقل ومن ذلك السكك الحديدية والموانئ الجوية والبحرية والطرق.
* قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات
* الصناعات عالية التقنية وكثيفة رأس المال، ومنها الصناعات التعدينية والدوائية، والتي تسهم بفاعلية في عملية التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة.
* صناعة السلع الرأسمالية مثل صناعة المنتجات المعدنية، والآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية.
* تعزيز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتطويرها لأهمية دورها وإسهاماتها في تنويع القاعدة الاقتصادية، وتوفير فرص العمل.
* الصناعات التحويلية المتجهة للتصدير.
* نشاط السياحة.
* الزراعة العصرية التي تركز على المحاصيل ذات القيمة المضافة العالية، والتي تستخدم تقنيات متقدمة لترشيد استخدام المياه، وتحسن من كفاءة استخدام الموارد الطبيعية.
* مختلف أنشطة التعدين التي يمكن من خلالها بناء سلسلة من الصناعات المتكاملة.

**ثانياً: هوية الأحساء وأولوياتها**

**هوية الأحساء**

* تميز الموقع وكبر المساحة وكثر عدد السكان (تقع في شرق المملكة وهي المنفذ الذي يربط المملكة ببعض دول مجلس التعاون، مساحتها تمثل 24% من مساحة المملكة، ويبلغ عدد سكانها حوالي مليون نسمة، وتنتشر فيها المدن والقرى والهجر).
* التنوع (التنوع الاجتماعي والمذهبي في الأحساء يعد انموذجاً رائعاً للتعايش، قطنت الأحساء أسر عديدة من خارجها، وبالمقابل استوطنت العديد من الأسر مناطق خارج الأحساء في المملكة ودول أخرى بالذات دول مجلس التعاون الخليجي، فالشخصية الأحسائية بطبيعتها تمتلك قدرة على قبول المجتمعات المختلفة والتكيف معها).
* كرم الأحساء وعلاقاتها الاجتماعية مع أسر دول المجلس
* واحة النخيل، ففبها أكثر من 2 مليون نخلة، وتتصف بجودة إنتاجها الزراعي
* موقع آبار البترول والغاز في المملكة، وبها أكبر حقل نفطي في العالم
* السياحة والتراث والثقافة (تحوي العديد من المواقع الأثرية والسياحية، وبها ارث حضاري من حيث الفنون والمهن وغيره.

**الأولويات الإستراتيجية لتطوير الأحساء**

جانبان مهمان تحتاج لهما الأحساء هما تحديد أولويات التنمية الإستراتيجية والتنسيق بين القطاعات المختلفة لتنفيذ تلك الأولويات، والمتطلع لخطة المملكة التنموية والجهود التي تبذلها الأجهزة الحكومية والملم باحتياجات الأحساء لن يصعب عليه تحديد مجموعة من الأولويات التي ينبغي التركيز عليها لتطوير الأحساء، كما أن الأجهزة الحكومية وباعتراف المسئولين فيها ومن خلفهم المواطنون يرون بوضوح ضعف التنسيق بين الأجهزة مما يؤدي لتخفيض الفعالية والكفاءة في تنفيذ المشاريع، وفيما يلي تصور لأهم القضايا التي ينبغي وضع برنامج عمل لها وذلك تحقيقاً لأهداف المملكة التنموية وبناء مدن توفر حياة كريمة لقاطينيها، وقد تم اقتراح هذه الأولويات بناء على عدة اعتبارات تشمل الحاجة الماسة للمواطنين، تحقيق نمو متوازن ومستدام للمدن والقرى، المحافظة على الإرث الحضاري والتاريخي، دعم التنمية الزراعية والبيئية، بناء اقتصاد قوي يتمتع بمزايا تنافسية على المستويين المحلي والدولي.

**الخدمات الاجتماعية**

* تحسين مستوى الخدمات الطبية كماً ونوعاً، وتأسيس مدينة طبية يكون المستشفى التعليمي التابع لجامعة الملك فيصل جزءاً منها (مستشفى الأورام، مستشفى الحوادث، مستشفى الأطراف الصناعية، مراكز بحثية).
* تحسين مستوى الخدمات التعليمية كماً ونوعاً.
* تأسيس مدينة متخصصة لرعاية المسنين والمعوقين وغيرهم من الشرائح ذات الاحتياجات الخاصة.
* تعزيز دور الجمعيات الخيرية والتطوعية ومراكز التنمية الاجتماعية، وفتح فروع في الأحساء للجمعيات العاملة في المملكة.

**البيئة**

* وضع خطة عمل للتنوع البيولوجي وحماية الموارد البيئية.
* وضع خطة عمل لترشيد استخدام الطاقة وإدراج معايير لتوفير الطاقة في البناء.
* الرقابة على الصناعات الإستخراجية كالكسارات والاسمنت لضمان الامتثال للمعايير البيئية.
* تنفيذ برامج للتعامل مع النفايات الصلبة والسائلة.
* تنفيذ برامج توعية وتثقيف مستمرة للطلبة وللمجتمعات المحلية والأعمال فيما يتعلق بالحاجة إلى استخدام أكثر كفاءة للطاقة والمياه والتخلص من النفايات بطرق سليمة.

**الثقافة والتراث**

* تأسيس مدينة للتراث والثقافة (يكون مركز الأمير سلطان الحضاري جزءاً منها)، وعمل متاحف ومراكز متخصصة تعكس تراث الأحساء الحضاري في مجال الشعر والأدب والفنون والحرف.
* المحافظة على المواقع ذات الأهمية التاريخية والأثرية، وتطوير وسط البلد التاريخي في الهفوف والمبرز.
* دعم أحد أبعاد هوية الأحساء في أنها ملتقى لدول مجلس التعاون، وذلك بعقد المؤتمرات والملتقيات على مستوى دول المجلس، ومنح مواطنين من تلك الدول فرص الدراسة الجامعية في الأحساء، وعمل متحف يؤرخ العلاقات الثقافية بين الأحساء ودول مجلس التعاون، وتسمية العديد من المرافق العامة باسم دول مجلس التعاون.
* تبني مبادرات تدعم روح الأخوة والانفتاح اللذين تعرف بهما الأحساء بهدف تعزيز العلاقات بين المجتمعات المتنوعة في الأحساء، ومن ذلك عقد المحاضرات وإقامة الحفلات والمهرجانات التي تعرض أعمالاً فنية ومسرحيات وحرف وانجازات التي تؤكد على العلاقات والمصير المشترك.

**السياحة**

* تحسين المعالم الثقافية والتراثية والترفيهية وتطوير المرافق السياحية والأسواق.
* توفير ساحات ومرافق ترفيه وأماكن عامة للسكان والسياح، تناسب الاحتياجات والأعمار والقدرات المختلفة.
* تطوير الاستراحات الزراعية وعمل معايير لتنظيمها.
* جعل العقير وجهة سياحية.
* نقل موقع سجن الأحساء إلى خارج النطاق العمراني.

**النقل**

* نقل سكة القطار إلى الموقع الجديد الذي اقترحته هيئة السكك الحديدية.
* تطوير الطرق الموصلة للأحساء، وتنفيذ طرق جديدة وتحسين الطرق الحالية من حيث الجسور والأنفاق وأجهزة التحكم المروري.
* تفعيل دور النقل الجوي من وإلى الأحساء.

**البنية التحتية**

* تعزيز البنية التحتية لضمان تلبية الطلب الحالي والمستقبلي (كهرباء وماء وصرف صحي واتصالات).
* تبني مبادرات لخفض الطلب على موارد المياه والطاقة، وزيادة استخدام موارد الطاقة المتجددة.
* فتح مكتب يضم ممثلين عن الجهات ذات العلاقة بالبنية التحتية في الأمانة لغرض التنسيق.
* نقل البنى التحتية ذات المواقع الغير مناسبة (كالتمديدات الكهربائية الخارجية).

**الزراعة**

* تبني حلول من شأنها توفير المياه للمزارع.
* ردم قنوات الصرف التابعة لإدارة هيئة الري والصرف.
* تأسيس مدينة للتصنيع الغذائي.

**الاقتصاد المحلي**

* تشجيع النمو في بعض القطاعات الرئيسة والمرتبطة، تشمل الطاقة والسياحة وإنتاج المواد الغذائية (بالذات المرتبطة بالتمور) والرعاية الصحية، ودعم النجاح في تلك القطاعات من خلال ربط التعليم والتدريب بهذه القطاعات وجذب الاستثمار الأجنبي إليها.
* القيام بمشاريع تحفيزية في بعض المواقع كالعقير وبحيرة الأصفر لحمايتها وتأمين فرص الترفيه والسياحة فيها، والتوجه العمراني نحو تلك المواقع.
* تطوير المناطق القديمة في الهفوف والمبرز.
* تجميع بعض القرى لتكوين مدن ذات خصائص معينة تقوم بدور رئيس في خدمة اقتصاد المحافظة (العمران والقارة مثلاً في السياحة)، مع أهمية تحديد وتوفير لوائح تنظيمية للابقاء على الشخصية الريفية والقروية لبعض القرى.
* توفير مزيد من المدن والمناطق الصناعية المتخصصة في صناعات معينة (كمواد البناء والإنتاج الزراعي).

**ثالثاً: هوية الجامعة وأولوياتها**

* الشراكة المجتمعية
* التميز في التعليم والبحث العلمي
* التعليم المستمر والتعليم الإليكتروني
* القيادة
* الإدارة الفاعلة
* النزاهة
* الإبداع
* البيئة التعليمية المناسبة والخدمات الداعمة للطلبة
* الاعتماد الأكاديمي
* الأهداف التعليمية (المهارات الشخصية كالقيادة وتحمل المسولية والعمل الجماعي، الاتصال وتقنية المعلومات، الابداع والابتكار، التفوق الدراسي).
* أبحاث النخيل
* أبحاث الجمال
* أبحاث المياه
* أبحاث الأسماك
* أبحاث الطيور
* الأمراض المستوطنة
* الموهبة والتميز
* الأمراض المستوطنة
* مشاكل المناطق الحارة الجافة